ضمن فعاليّات مُنتدى الدوحة: جلسة خاصة حول تداعيات الأزمة الاقتصاديّة العالميّة على التمتع بحقوق الإنسان

الدوحة في ٢١ مايو /قنا/

أكد الدكتور علي بن صميخ المرّي، رئيس اللجنة الوطنيّة لحقوق الإنسان، أن الأزمة الماليّة والاقتصاديّة تتطوّر بشكل خطير لتصيب أغلب مجتمعات العالم كونها تؤثر بالسلب على فرص الحصول على العمل والقدرة على تحمل تكاليف الغذاء والمسكن وخدمات الرعاية الصحيّة الأساسيّة وفرص التعليم، إلى جانب ما تسبّبه من انتشار للآفات الاجتماعيّة الخطيرة كالتمييز العنصري وارتفاع مُعدّل الجريمة مما يؤثر على الأمن والاستقرار المحلي والإقليمي والدولي.

وأشار الدكتور المرّي في الكلمة التي افتتح بها الجلسة الخاصة التي نظمتها اللجنة بالتعاون مع وزارة الخارجيّة مساء اليوم ضمن فعاليّات مُنتدى الدوحة المُنعقد حالياً بفندق الريتز كارلتون، إلى أن دولة قطر قد دعت في بيانها أمام الجلسة الاستثنائيّة العاشرة لمجلس حقوق الإنسان بتاريخ ٢٣ فبراير ٢٠٠٩م، إلى تضافر جميع الجهود مع كل ما يقتضيه ذلك من تنسيق وتعاون دولي للتصدّي للتحدّيات التي تفرضها الأزمة الاقتصاديّة والماليّة العالميّة الراهنة على التمتع الكامل بحقوق الإنسان خصوصاً الحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة، بالإضافة إلى الحق في التنمية، مع الأخذ في الاعتبار الأبعاد المتعلقة بحقوق الإنسان عند وضع وتنفيذ السياسات الاقتصاديّة والماليّة لمُعالجة آثار الأزمة.

وأضاف الدكتور المرّي في هذه الجلسة التي عقدت تحت عنوان "تداعيات الأزمة الاقتصاديّة والماليّة العالميّة على التمتع بحقوق الإنسان" أن مجلس حقوق الإنسان قد تبنّى في جلسته الاستثنائيّة الأخيرة، جملة من التوصيات والرؤى حول الأخذ بمُقاربات حقوق الإنسان في مُعالجة الأوضاع الراهنة وأكد على ضرورة حماية وتعزيز حقوق الإنسان أكثر من ذي قبل.

وقال إنه من منطلق أن حقوق الإنسان كل لا يتجزأ "يتوجب علينا العمل على تحقيق أهداف الألفيّة الإنمائيّة وعلى تنفيذ توصيات مؤتمر فيينا ١٩٩٣م والقمّة الاجتماعيّة في كوبنهاجن خاصة في الجانب الاقتصادي والاجتماعي".

ونبّه رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في كلمته إلى أنه لا يمكن أخذ الأزمة الماليّة والاقتصاديّة

ذريعة لتعطيل بعض الحقوق أو التنصّل منها مما يلقي على الدول والمُنظمات الدوليّة والوكالات المُتخصّصة مسؤولية الأخذ بعين الاعتبار مُقاربات حقوق الإنسان في معالجة الأزمة الاقتصاديّة والماليّة وأن تعطى العناية والأولويّة للإنسان كعنصر محوري في مشاريع وبرامج التنمية الدوليّة.

وشدّد الدكتور المرّي على أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ومن منطلق قناعتها بأهميّة تعزيز وحماية الحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة ترى أن الأزمة الاقتصاديّة الحاليّة لا تمثل فقط خطراً على هذه الحقوق وغيرها وإنما هي فرصة للنظر في السياسات الاجتماعيّة الدوليّة بما يخدم الفئات المحرومة.

واعتبر هذا اللقاء فرصة سانحة لتباحث هذه الإشكالات والخروج برؤى تفيد النقاش الدولي الحاصل وتساعد على إيجاد حلول للخروج من هذه الأزمة بما يضمن إعمال الحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة وحمايتها.

وقد طرح الدكتور المرّي في ختام كلمته بعض الأسئلة للنقاش بُغية الخروج بجملة من الأفكار والمُقترحات بشأن عدّة مواضيع هي تأثيرات الأزمة الماليّة على تحقيق أهداف الألفيّة الإنمائيّة والتعريف بأهداف الألفيّة الإنمائيّة وأسباب اعتمادها والتطوّرات الحاصلة في هذا المجال وما إذا كانت الدول قد نجحت في تحقيق هذه الأهداف خاصة عند نهاية ٢٠١٥م.

ومن بين التساؤلات التي طرحها رئيس اللجنة الوطنيّة لحقوق الإنسان "ماذا بعد ٢٠١٥؟.. أي حين تنتهي المدّة المُخصّصة لتحقيق أهداف الألفيّة الإنمائيّة"، فضلاً عن تساؤل حول حماية حقوق العمّال المُهاجرين في ظلّ الأزمة الاقتصاديّة الراهنة وكذا نوعية الحماية المُخصّصة للعمّال المهاجرين وآلياتها؟ ونظرة لجنة حماية حقوق العمّال المهاجرين لتأثيرات الأزمة الماليّة على وضعيّة هؤلاء العمّال.

كما طرح للنقاش سؤالاً عن الوكالات الدوليّة المُتخصّصة في مواجهة الأزمة الاقتصاديّة، منظمة العمل الدولية نموذجاً، ودور منظمة العمل الدوليّة في دعم الحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة في مواجهة التردّي الحاصل على مستوى الحق في العمل والتهديدات التي تحوم حوله، وما إذا كان يوجد تنسيق بين المنظمة والوكالات الدوليّة والأمم المتحدة حول هذا الموضوع.

ومن بين أسئلة النقاش التي طرحها رئيس اللجنة الوطنيّة لحقوق الإنسان في الجلسة أيضاً واحد عن السياسات العامة والإجراءات الخاصة لضمان الحق في العمل وسؤال آخر عن المنظمة العالميّة للتجارة ومسألة حقوق الإنسان وما إذا كان لدى المنظمة رؤية ومُقاربات لحقوق الإنسان في تعاملها مع ملفات التجارة العالميّة والدول الأعضاء، والمرجو منها لمعالجة الأزمة الراهنة وتأثيراتها على حقوق الإنسان.

وقد تطرّقت هذه الجلسة إلى العديد من المحاور الأساسيّة مثل المسؤوليّة الاجتماعيّة للقطاع الخاص في مجال حقوق الإنسان وحماية حقوق العمّال المهاجرين في ظلّ الأزمة الاقتصاديّة الراهنة والوكالات الدوليّة المُتخصّصة في مواجهة الأزمة الاقتصاديّة، منظمة العمل الدوليّة نموذجاً.

كما تمّ التطرّق إلى المكسيك بوصفها "جسر الهجرة، ثنائيّة التحدّي لحقوق الإنسان الخاصة بالمهاجرين" فضلاً عن تأثيرات الأزمة الماليّة على تحقيق أهداف الألفيّة الإنمائيّة والمنظمة العالميّة للتجارة ومسألة حقوق الإنسان وآليات تفعيل ثقافة الوعي بقوانين حقوق العمالة الوافدة في البلاد العربيّة.

واستمعت الجلسة لمداخلات نخبة بارزة من الخبراء الدوليين وهم السيد بيتر ماورير، رئيس اللجنة الدوليّة للصليب الأحمر، وهي أكبر وأقدم مُنظمة إنسانيّة تعمل في مجال النزاعات العسكريّة وفي تطوير القانون الدولي الإنساني وحمايته، والسيد باولو ليمبو، المُنسق المقيم للأمم المتحدة، والممثل المُقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي "UNDP" في أبو ظبي وميشال فوتي، رئيس الكليّة الجامعيّة "هنري دونان" بفرنسا والبروفيسور زيدان زيراوي، عميد كرسي أبحاث "الإقليميّة والتعاون الدولي"،

مركز "ITESM " بالمكسيك والدكتور محمد بن غانم العلي المعاضيد، رئيس الهلال الأحمر القطري، نائب رئيس الاتحاد الدولي لجمعيّات الصليب الأحمر والهلال الأحمر والدكتور خالد القاضي، رئيس مجلس الأمناء، المركز العربي للوعي بالقانون بالقاهرة.

وقد تحدّث في الجلسة السيد بيتر ماورير، رئيس اللجنة الدوليّة للصليب الأحمر، عن عولمة العمل الإنساني وآثارها الإيجابيّة، وطالب بالحياد وعدم الانحياز والاستقلاليّة في العمل الإنساني، مُستعرضاً في سياق ذي صلة دور مُنظمات الصليب والهلال الأحمر في العالم على هذا الصعيد.

وأكد أهمّية احترام كرامة الإنسان وتطبيق أحكام القانون الإنساني والدولي عند تقديم المساعدات للمحتاجين لها، كما تطرّق للتحدّيات التي تواجه العاملين في هذه المجالات. ودعا إلى تعاون وحوار دولي لتفادي أي انتهاكات لحقوق الإنسان وبتحسين الاقتصاد ومستويات النمو لتفادي العنف والمشاكل التي تتولد عن ذلك وتؤثر على حقوق الإنسان.

أما الدكتور محمد بن غانم العلي المعاضيد، رئيس الهلال الأحمر القطري، نائب رئيس الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر فتحدّث عن الدور الحيوي والمُهم الذي يضطلع به الهلال الأحمر القطري في مجال العمل الإنساني، والذي تبلغ ميزانيّته سنويّاً مائة مليون دولار.

وقال الدكتور المعاضيد إن الهلال الأحمر القطري جزء من شراكة دوليّة تضمّ ١٨٨ اتحاداً ومنظمة معنيّة بالعمل الإنساني ولها ما يتراوح بين ٤٠ إلى ٥٠ ألف فرع حول العالم.

ونبّه إلى أهمّية احترام الكرامة الإنسانيّة عند تقديم الإغاثة والمُساعدات، كما دعا إلى سياسة وبرامج وخطط وقائيّة من حيث بناء عمليّة تنمويّة وتطويريّة تخفف من مخاطر الحاجة للعمل الإنساني.

وتطرّق للأوضاع الاقتصاديّة في العالم وتأثيرات الأزمة الماليّة على البُعد الاجتماعي والاقتصادي للإنسان، داعياً إلى استراتيجيّة تعنى بالعمل الإنساني تشارك فيها كل الجهات ذات العلاقة بما فيها الإعلام.

كما تطرّق إلى الأحداث الجارية في بعض الدول العربيّة وما أفرزته من عملية نزوح ولجوء وما يُصاحب ذلك من مشاكل، مُبيّناً أهمّية توطين هؤلاء الأشخاص في بلدانهم بعد هذه الأحداث، مُشيراً من ناحية أخرى إلى الضغوط الاقتصاديّة التي تدفع الناس حول العالم إلى الهجرة ليُصبحوا لاحقاً ضحايا لها والتي قد تولد بدورها حروباً ونزاعات بين الدول، مؤكداً أهمية الفهم والوعي بكل هذه التداعيات.

وشدّد الدكتور المعاضيد مُجدّداً على الهويّة والكرامة الإنسانيّة في مجال العمل الإنساني وضرورة احترام الإنسان وعدم التفوّه بأي كلمة تقلل من قيمته كإنسان عند تقديم العون والمُساعدة له.

من ناحيته، ركز السيد باولو ليمبو، المُنسق المُقيم للأمم المُتحدة، والممثل المُقيم لبرنامج الأمم المُتحدة الإنمائي "UNDP" في أبو ظبي عند حديثه خلال الجلسة على ثلاثة مجالات تتعلق بالترابط الوثيق بين التنمية وحقوق الإنسان وتأثيرات الأزمة الماليّة العالميّة على هذه الحقوق وطرح بعض الأفكار الشخصيّة بشأن كيفيّة تخفيف آثار الأزمة الماليّة على الفئات الأكثر ضعفاً في العالم.

وأكد أن استراتيجيّات الأمم المُتحدة تأخذ في الاعتبار المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان، وقال إن الأزمة الماليّة زادت من الفجوة بين الأغنياء والفقراء في العالم وسمحت لمجموعة قليلة بالتحكم في اقتصاديّات العالم مما أثر على حقوق الشعوب.

وتحدّث السيد ميشال فوتي، رئيس الكليّة الجامعيّة "هنري دونان" بفرنسا عن ضرورة توفير الكرامة للاجئين والمُهاجرين في ظلّ الظروف الاقتصاديّة الحاليّة، وفق قواعد وآليات قانونية محليّة ودوليّة، كما تحدّث عن تأثيرات العولمة على حقوق الإنسان وركز أيضاً على أهمّية التعاون بين القطاعين العام

والخاص لمُعالجة آثار هذه الأزمة.

أما البروفيسورزيدان زيراوي، عميد كرسي أبحاث "الإقليميّة والتعاون الدولي"، مركز "ITESM " بالمكسيك، فتحدّث عن قضايا الهجرة خاصة غير الشرعيّة من بلاده وبعض دول أمريكا اللاتينيّة للولايات المُتحدة الأمريكيّة وما يُواجهه المُهاجرون من مخاطر حتى بعد وصولهم لأمريكا ومن ذلك خطر الترحيل.

ودعا إلى تحسين النظم التعليميّة والسياسات التنمويّة وإصلاح الاقتصاد ومُحاربة الاتجار بالبشر وكذا مُحاربة المُخدّرات وتقنين الهجرة وفق أطر قانونيّة دوليّة مُحدّدة.

حول الموضوع نفسه، تحدّث الدكتور خالد القاضي، رئيس مجلس الأمناء، المركز العربي للوعي بالقانون بالقاهرة، عن آليات تفعيل ثقافة الوعي بقوانين حقوق العمالة الوافدة في البلاد العربيّة والجهود الدوليّة لحماية حقوق العمّال المُهاجرين، وركز في هذا الصدد على الاتفاقيّة الدوليّة لحماية حقوق جميع العمّال المُهاجرين والتي تسعى إلى إنشاء معايير لحماية الحقوق المدنيّة والسياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة لجميع العمّال المُهاجرين وأفراد أسرهم وتشجيج الدول على جعل قوانينها في اتساق وثيق مع المعايير العالميّة المنصوص عليها في الاتفاقيّة.

كما نوّه بنتائج المؤتمر الإقليمي الأول بالدوحة حول العمّال المُهاجرين الآسيويين في العالم العربي. وقال إنه يحمد لقطر أنها كانت سبّاقة في عقد المؤتمر الهام عام ٢٠٠٧.